(٢)

• وعند هذه النقطة من الحوار، كان لابد للسؤال الأهم أن يطرح نفسه. إذ كيف يكون الإسلام على هذا النحو، من حيث إنه دين لا يمثل خطورة على الغرب من أي نوع، ثم يقال إنه يشكل الخطر القادم، الأمر الذي يدعو إلى احتشاد الغرب له لمواجهته، كما جاء في كتابات نيكسون وفوكوياما، وبريجينيبسكي، وكيسنجر، وآخرين. فهل هناك مؤامرة على الإسلام؟ هل يؤمن الدكتور العوّا بما يسمونه «نظرية المؤامرة» التي يقتنع بها الكثير من بسطاء المسلمين وحتى علمائهم ومفكريهم؟

قال الدكتور محمد سليم العوّا: أنا لست معدوداً قط فيمن يؤمنون بنظرية المؤامرة، بل أنا من أعدائها. لكني أؤمن في الوقت نفسه أن هناك صراعًا دائمًا على الأرض بين الخير والشر، وبين الحق والباطل. والقرآن الكريم يحدثنا عن هذا ويقول . . . ﴿**وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا**﴾ [البقرة: ٢١٧]. والناظر في كتاب الله، وفي السنة النبوية المطهرة، يجد فيها دلائل استمرار هذا الصراع إلى يوم القيامة. ومعنى استمرار الصراع على هذا النحو أن عدوك لن يتركك، لأنه لو تركك لانتهى الأمر، وتوقفت الحياة، فالصراع لن يتوقف إلا بتوقف الحياة نفسها. أي يوم القيامة. وهذا الصراع له وسائل متعددة،

ومن بين وسائله استخدام العقل والفكر، عن طريق القلم والكتاب والصحيفة والتلفزيون، كما أن من بين وسائله التآمر أيضًا. فبعض الناس يتخذ من المؤامرة وتنفيذها وسيلة للفوز في مرحلة أو حلقة من مراحل الصراع وحلقاته.

هذا كله وارد ومطروح ونعرفه ولكنني لا أؤمن، في الوقت نفسه، أن هناك مؤامرة دولية جلس لإعدادها وترتيبها أناس وعقدوا عزمهم عليها لكي يضربوا الإسلام والمسلمين والفكر الإسلامي جميعًا. هذا ليس صحيحًا[٦]، ولكن الصحيح هو أن هناك حلقات متتالية من الصراع، ليس بين الإسلام وغيره، ولكن بين أبناء هذا الكون جميعًا. بين الحضارات والشعوب، كل يريد أن يسود الدنيا وما فيها؛ وبين أصحاب الحقوق والطامعين فيها، وبين أصحاب العقول الذين يرى كل فريق منهم ثمرات فكره أولى بحكم الكون من ثمرات فكر غيره. فثمة صراع فكري مستمر، وهذا الصراع الفكري يلد صراعًا حضاريًا، وهذا الصراع الحضاري يلد صراعًا سياسيًا، ويتحول الصراع السياسي سريعًا إلى صراع عسكري. ولو نظرنا إلى خريطة العالم الآن، لوجدنا الصراع يعمها من أقصاها إلى أقصاها، حيث نجد بقعًا فيها صراع فكري،

(٦) ترى الأستاذة عايدة العزب موسي، في تعليقها على الطبعة الأولى من هذا الحوار، أن هناك مؤامرة حقيقية دليلها ما وقع بعد ١١/ ٩/ ٢٠٠١م من غزو أفغانستان والعراق، ومن سلوك أمريكا وأوروبا تجاه قضايانا العربية والإسلامية كافة. ولست أنكر ما وقع ولا يزال يقع من الولايات المتحدة وغيرها من الدول ذات القوة والمكانة العالمية ضدنا. ولكن رؤيتي للأمر أنه سعي تتفق فيه مصالحهم ضد مصالحنا، بل ضد بقائنا على ما نحن عليه. في هذا السعي تعد الخطط وتنفذ دون حاجة إلى عقد جلسات للتآمر. هذا هو الذي عنيته في حواري مع محمد بركات.

وأماكن تنشغل بالصراع الاقتصادي، وثالثة ينشب فيها الصراع الديني، ورابعة تتطاحن في صراع عسكري. وهذا الأخير كثيراً ما يكون أساسه الدين، ومعنى هذا أن المؤامرة تستخدم كسلاح في بعض مراحل هذه الأنواع من الصراعات، ومن قبل كل الأفراد.

إننا نعلم أن بعض المشتغلين بالعمل السياسي ـ ولا نقول المفكرين ـ على أسس وطنية يتآمرون، وبعض الذين يشتغلون بهذا العمل على أسس إسلامية يتآمرون كذلك. وهؤلاء وهؤلاء يلجؤون إلى هذه المؤامرات من أجل مصالح سياسية ضئيلة جدّا، وصغيرة جدّا، وحالّة جدّا. فالمؤامرة خصيصة موجودة في البشرية منذ وُجد البشر وسوف تظل، ولكنها ليست هي النظرية المهيمنة. إنها وسيلة أو أداة من وسائل إدارة الصراع وأدواته يستخدمها كل الناس، لكن بدرجات متفاوتة، وبحكمة متفاوتة كذلك، وبنجاح يختلف من درجة لأخرى. وحين يجد الإنسان نفسه ضعيفًا ومقهوراً وظهره للحائط كما يقولون، ولا مفر له، فإنه يكون أمام أمرين: إما أن يواجه ويهاجم وقد يفقد نفسه أو حتى قدرته على البقاء. وإما أن يستكين ويتخاذل بحجة أن هناك مؤامرة عالمية عليه.

● وماذا ترى أنت؟

أرى أن التذرع بنظرية المؤامرة نوع من الضعف، وأن الواجب على أصحاب الرأي والعقيدة أن يجهروا بعقيدتهم ورأيهم مهما كانت التبعات، وإلا فإنهم لا يستحقون شرف الانتماء إلى أي عقيدة. وأنا لا أقول هذا عن العقيدة الإسلامية وحدها، بل أقوله عن كل العقائد. فكل إنسان ذي عقيدة أيّا كان نوعها ينبغي عليه أن يقف مدافعًا عن هذه

العقيدة حتى آخر لحظة في حياته. وإذا لم يفعل ذلك، فإنه لن يكون ممن يستحقون شرف الانتماء العقدي الكريم. إن الولاء العقدي شرف لصاحبه أيّا كانت عقيدة الإنسان. فأنا وغيري نتعامل مع أي صاحب عقيدة ونحن سعداء، ومطمئنون، لأن أصحاب العقائد يكونون دائمًا ذوي مبدإ في الحياة. فإذا كان الناس يقفون دفاعا عن عقائدهم، ولا يتنصلون من هذا الدفاع بدعوى المؤامرة أو غيرها، فإنهم يكونون موضع احترامي وتقديري، أما إذا تنصلوا من واجبهم في الدفاع عن عقائدهم بهذه الدعوى أو تلك، فإنهم حينئذ لا يستحقون شرف الانتماء إلى العقيدة التي يدعون الانتساب إليها.

● إذا لم تكن هناك مؤامرة على الإسلام، فماذا يعني القول بأن الغرب يبحث عن عدو، ليفجر به ومن خلاله ملكات الناس، ويحرك به الآلة العسكرية، فيزدهر الاقتصاد.. وإن العدو المرشح حتى الآن بعد سقوط الشيوعية هو الإسلام؟

نحن لا نستطيع أن نعمم فنقول إن الشعوب الأوروبية أو الأمريكية أو الغربية بعامة تبحث عن عدو لأنها لا تستطيع أن تعيش أو تنتج إلا إذا كان مطروحًا عليها ذلك التحدي الخارجي الذي يفجر ملكاتها في العمل والإنتاج والإبداع. نحن لا نستطيع أن نأخذ بهذا القول أخذ القضايا المسلَّم بها، لأن هذه الشعوب، ليست مشغولة بك أو بغيرك، ولكنها مشغولة بأشياء أخرى.

لكننا نستطيع أن نقول، في الوقت نفسه، إن أهل الفكر والرأي والمنظرين في العالم الغربي، ممن يصوغون الأفكار والنظريات ثم

يطبقونها سياسيّا وعسكريّا، هؤلاء المفكرون الكبار يبحثون بالطبع عن عدو حقيقي أو موهوم ويضعون السيناريوهات السياسية والعسكرية والاقتصادية لمواجهته. وليس هذا سرّا، ففي الولايات المتحدة الأمريكية معاهد استراتيجية وسياسية متعددة تبحث فقط في هذا الأمر، وفي بريطانيا، وفي غيرها، معاهد وكليات تقوم على هذه الأبحاث. ولا يخلو بلد أوروبي، أو بلد غير أوروبي، من مركز أو أكثر للدراسات الاستراتيجية العليا التي تنحصر كل مهمتها في وضع السيناريوهات المختلفة لأنواع الصراع وأدواره. ولكننا يجب أن ندرك أن الصراع المطروح هنا ليس مع الإسلام فقط، بل هو مع قوى أخرى كثيرة، إلى حد أن هذا الصراع نفسه قد يكون بين الغرب والغرب. فقد كانت هناك نظريات مطروحة حتى وقت قريب ـ مثلاً ـ لتجيب عن سؤال صغير هو: ماذا يحدث بعد الوحدة الأوروبية النقدية؟ وقد قامت بريطانيا من ناحيتها بعمل تكتل خاص في مواجهة هذه الوحدة، ومن ثم أصبح السيناريو الموضوع لمواجهة هذه القضية لا يصلح للتعامل معها الآن، ولهذا يعاد النظر فيه ويتغير من جديد بحيث تطبق صور أخرى من التعامل مع الوحدة الأوروبية. وقل مثل هذا عن الموقف الأوروبي من قضية الشرق الأوسط[٧]، أو من مشكلة فلسطين وإسرائيل، أو من

(٧) أصل الاسم هو: الصراع العربي ـ الإسرائيلي (أو الصهيوني) أو القضية الفلسطينية. ثم اقترح أحد عتاة اليمين الصهيوني، عندما كان أستاذًا في جامعة لندن قبل انتقاله إلى الولايات المتحدة الأمريكية (التي يقيم فيها إلى الآن) أن يطلق عليها اسم (قضية الشرق الأوسط). وعلَّل ذلك بأن هذه التسمية المبهمة تؤدي مع الزمن إلى موت القضية. فالمصري سيقول: أين الشرق الأوسط؟ والتركي كذلك، والسعودي أو الخليجي مثلهما، وهكذا سيفعل كل معنيٍّ بالمسألة. بل إن الفلسطيني نفسه ستحيره التسمية ولن تذكِّره بأرضه ولا باحتلال الصهاينة لها. وهكذا يعمل الفكر في خدمة السياسة ويتلاقيان على الهدف الواحد.

الصراع العربي ـ الإسرائيلي بعامة. لقد تغير الموقف الأوروبي من هذه القضية ـ أيّا كانت تسميتها ـ ثلاث أو أربع مرات في المرحلة الأخيرة. ولهذا كان لابد من وضع تصورات ونظريات وأفكار جديدة لمواجهة عقبات التنفيذ التي وقفت في طريق كل تصور سابق لم ينجح في التنفيذ. والمعنى هو: أن الغرب ينشئ المعاهد والحضّانات (!) العقلية ـ إذا صح التعبير ـ لوضع السيناريو باستمرار لمواجهة كل المواقف المحتملة. تمامًا كما يكون هناك فيلم يتم إخراجه، فهم يتعاملون مع الحياة بمنطق هوليوود نفسها. إنهم يضعون السيناريوهات المناسبة للجمهور المناسب في المكان والزمان المناسبين، فإذا لم يصلح أحدها أتوا بسيناريو آخر بديل. فالمهم هو أن شيئًا لا يمكن أن يترك للصدفة أو يمضي بغير تصور مسبق وتخطيط محكم.

بهذا المعنى نستطيع أن نقول: نعم.. هناك في الغرب من يبحثون عن عدو، ولكننا لا نستطيع أن نقول إن هذا الغرب نفسه ـ مهما يكن معنى كلمة الغرب! ـ قد اجتمع وجلس واتفق علينا وضدنا. هذا لم يحدث، ولا نستطيع أن نقول به. كما لا نستطيع أن نقول أيضًا إن الغرب عن بكرة أبيه، بمعنى شعوبه وناسه، واعٍ تمامًا لهذه القضية ومدرك لأبعادها. ولكن الأصح أن يقال إن الآلة الإعلامية الضخمة التي تضخ آلاف الساعات من الإرسال الإذاعي والتلفزيوني، وملايين الملايين من الكلمات.. هذه الآلة الرهيبة هي التي تشكل عقل المواطن العادي وفكره وسلوكه.

أما المفكرون والمخططون فهؤلاء لهم شأن آخر. ويحدث كثيراً أن يأتي نفر من هؤلاء المثقفين الغربيين إلى بلادنا، كما يحدث أن نلتقي بهم، كثيراً أيضًا، في المؤتمرات والندوات والملتقيات الفكرية. وفي كل الحالات نراهم يرغبون في المعرفة والفهم والاستطلاع والسؤال. وما إنْ يتم هذا اللقاء حتى تجدهم يسارعون بسؤالك وإرسال الرسائل لك بشكل متواصل. فهم لا يكفون عن محاولة المعرفة، ولا عن السؤال عن هذه القضية أو تلك. وهذا يحدث مع عدد كبير من المفكرين المصريين والعرب، المسلمين وغير المسلمين. وحين يبدأ الحوار بالأفكار بيننا تجدهم يرسلون لك، شاكرين وممتنين، ويقول لك أحدهم: لقد كنت أظن أن الرأي في هذه القضية هو كذا، ولكنني الآن عرفت أن وجه الحق فيها رأي آخر. وقد حدث هذا كثيراً معي ومع غيري ممن تعرضوا لمثل هذا الحوار. ما أعنيه هو أن هناك طبقة من المفكرين الغربيين تريد أن تفهم وتحاور، وما إن يسمعوا منك حتى يعرفوا، ويسارعوا إلى جمع كل ما يصل إليهم في الندوات والمؤتمرات لينشروه في كتب وأبحاث. بل إنهم ترغيبًا لنا في الحضور والحوار يدعوننا ويقولون لنا إن هناك مفكرين وفلاسفة وعلماء هم فلان وفلان وسوف يحضرون اللقاء أو المؤتمر ويريدون أن يسمعوا ويناقشوا. وهذا السماع ليس سماع طرب، فنحن لا نغني ولا نلقي الأناشيد، ولكنه سماع عمل وفهم. فهذه اللقاءات والحوارات هي في الحقيقة ورش عمل تؤثر في الفكر وتغيره.

وما أريد أن أقرره هنا هو أننا يجب ألا نشغل أنفسنا بهذا العدو أو ذاك، كما يجب ألا أن ندخل في معارك مع الآلة الإعلامية الجبارة في

الغرب، فنحن لا قِبَلَ لنا بها، وبالمثل يجب أن ننأى بأنفسنا عن هذه الطبقة التي تبحث فعلاً عن عدو. الواجب علينا هو أن نبذل الجهد في مخاطبة العلماء والمفكرين والمثقفين. يجب أن نسمعهم صوتنا، وأن نسمع منهم أيضًا، لأن الحكمة ضالة المؤمن، إن لم تكن ضالة الإنسان بعامة، وأينما وجد هذه الحكمة فإن عليه أن يأخذ بها.

تلك قضيتنا إذن مع التفكير الغربي. يجب أن يكون هناك حوار نخاطب به المثقفين والشعوب لنبين لهم أن لنا أيضًا رأيًا، وأن ما يقوله إعلامهم غير صحيح، وما يقوله إعلامنا الموجه عاجز عن أن يوصل إليهم الرسالة الحقيقية لحضارتنا وثقافتنا وإسلامنا. فإذا استطعنا أن نقيم هذا الجسر من الأفكار بيننا وبينهم، بين مفكرينا ومفكريهم، ومثقفينا ومثقفيهم، وشعوبنا وشعوبهم، فسوف يضيع كثير جدًا من أثر هذا الفكر المسيطر على الغرب، وهو الفكر الباحث عن عدو، والذي يرشح الإسلام حاليًا ليكون هو هذا العدو[٨].

● إن هذا التشخيص يلقي على المفكرين بعامة، والإسلاميين بخاصة مسؤولية ضخمة تشكل تحديًا حقيقيًا.. فما نوع التحدي المطروح الآن على المسلمين لنعيش في عالم اليوم؟

هناك تحديان أساسيان مطروحان علينا. أولهما: هو التحدي الحضاري، وثانيهما: هو التحدي السياسي.

(٨) وقع هذا فعلاً. فمنذ ١١/٩/٢٠٠١م والولايات المتحدة، والدول التي تسير في ركابها لا عدوَّ لها إلا الإسلام والمسلمين. والعداوة ليست موجهة لدول وجماعات فحسب بل إلى أفراد، كذلك، معظمهم بريء مما يُتَّهَم به براءةً لا مراء فيها.

وأعني بالتحدي الأول، وهو التحدي الحضاري، ذلك التحدي الثقافي والفكري والتربوي والتعليمي، والذي يستهدف إبقاء شعوب العالم الثالث، ونحن منها، متخلفين وفقراء بحيث تظل الفجوة الحضارية بيننا وبين الغرب قائمة، إن لم تتسع يومًا بعد يوم. وتطبيقًا لهذه السياسة فإنه لا يمكن أن تقوم صناعة حقيقية في بلدنا، بل إن كل المسموح به أن تكون هناك صناعات تركيبية أو تجميعية، ويستوي الأمر أن يكون هذا المصنع للسيارات أو للكمبيوتر. المهم أن يتم صناعة أجزاء السلعة في الغرب، ثم يتم تجميعها لدينا من باب التوفير، أو استخدام الأيدي العاملة الرخيصة. وحتى إذا تصادف وخرج من بيننا عبقري أو مخترع، فإنه لابد أن يسجل اختراعه هناك. عندهم، إذ يستحيل عليه أن يسوق الاختراع الذي توصل إليه في بلده أو في البلدان المماثلة. إن عليه أن يهاجر إلى الغرب أولاً، فينتمي إليه، حتى يسمح له بأن يسجل اختراعه هذا، وبعد ذلك تأخذ الآلة الصناعية الجبارة هناك في الاستفادة منه. إنها تبعية كاملة. ولعلك تقرأ مثلي عن «هجرة العقول» إلى أوروبا وأمريكا من دول العالم الثالث. إنه نزيف منظم، يحصلون به ومن خلاله على أفضل العقول في بلادنا ولا يتركون لنا إلا الناس العاديين أو من هم دونهم. وتلك مشكلة يعاني منها العالم الثاني والثالث والمتخلف بعامة. ومن خلال هذا النمط الحضاري لابد أن تأتي السلعة من الغرب، ويكون كل دورنا هو التسويق والاستهلاك. أما أن تخرج السلعة كمنتج نهائي من دولة عربية أو إسلامية فهذا مستحيل. والمعنى هو أن يظل تعليمنا متخلفًا يضرب كل يوم في اتجاه لتظل الفجوة الحضارية قائمة بيننا وبينهم.

خذ مثلا ذلك التخبط الذي نعاني منه في سياستنا التعليمية. فنحن نفاجأ كل يوم برأي جديد. فاليوم يتقرر أن تكون المرحلة الابتدائية ست سنوات، وغدًا تصبح خمسًا، وبعد غد تعود ستًا من جديد، وهكذا، دون أن يعرف أحد ما هي السياسة التعليمية وما ملامحها بالضبط. وقل مثل هذا في أخطر مرحلة تعليمية وهي المرحلة الثانوية التي تشكل مجموعة المعارف الأساسية التي تكون عقل الشاب أو الفتاة وفكره أو فكرها وتحدد مستقبله وتخصصه معًا. هذه المرحلة تعاني كل يوم من سياسة جديدة. فلا أحد يعلم على وجه القطع، هل تظل الثانوية العامة عامًا أو عامين. وهل يستمر هذا النظام أم يلغى. إن أحدًا لا يعرف شيئًا، لأن القوانين تتغير في العام نفسه، والطلبة يبدءون العام الدراسي وهم على خطة أو منهج معين ثم تنتهي بهم الدراسة وهم على خطة أخرى ومنهج آخر. فكيف يمكن أن يخرج هذا الطالب الذي يتعرض لكل هذه السياسات المتضاربة، متعلمًا، فضلاً عن أين يكون متنورًا أو مثقفًا أو ذكيًا؟ إن هذا لا يمكن أن يحدث لأن هذا الطالب، وأولياء أمره، ووالديه، ومدرسيه، غارقون ليل نهار في التحولات التي تحدث في المناهج، وفي السياسة التعليمية بعامة، ووسط هذا التضارب الشامل يضيع الطلاب ولا يجد الواحد منهم فرصة للدراسة والتعليم إلا عن طريق الدروس الخصوصية.

فهل يمكن لمثل هذا التفكير، ومثل هذه السياسات أن تخرج علماء يواجهون التحدي الحضاري المفروض علينا. أغلب ظني أنها سياسة

مقررة وموضوعة بقصد تخريب عقول أبنائنا، وتدمير مصانع الثقافة والمعرفة والتعليم في بلادنا.

قارن هذا الذي يحدث في العالم الثالث، ومنه مصر، بما يحدث في العالم المتقدم. إن الطالب هناك يدرس وفق برنامج تعليمي محدد لا يتغير على امتداد ثمانية عشر عامًا من عمره. فهو يعلم منذ اللحظة التي يدخل فيها إلى السنة الأولى الابتدائية أنه سوف يحصل على الثانوية العامة بعد اثنتي عشرة سنة لا تنقص يومًا ولا تزيد يومًا. وهو يرتب حياته ودراسته على ضوء هذه الخطة. فإذا ما كانت هناك رغبة في تغيير السياسات، فإنها تتم وفق دراسات علمية مستفيضة، ويتم التغيير في النظام كله من السنة الأولى إلى السنة النهائية، فهذه مصائر ملايين الطلاب، أو قل هي مصائر شعوب وأمم.

لهذا حدث أن صدر في الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع الثمانينيات[٩] تقرير بعنوان «أمة في خطر» وكان هذا التقرير يحلل وينقد مساوئ النظام التعليمي الأمريكي، ويبشر بأن اليابان سوف تسبق أمريكا في عام ٢٠٠٠م إذا بقي نظام التعليم في الولايات المتحدة على ما هو عليه. وهنا تم استنفار الأمة الأمريكية كلها لتغيير نظام التعليم فيها بما يلبي طموحات القرن الواحد والعشرين. وأجريت مئات التجارب، وما نجح منها تم تعميمه، وما أخفق منها تم تغييره. وهكذا تم إنقاذ الولايات المتحدة مما بدا لها أنه يمكن أن يكون تخلفًا تعليميًا عن الآخرين.

(٩) أي ثمانينيات القرن العشرين الميلادي.

وفضلاً عن هذا فإن سياسة التعليم في هذا العالم المتقدم ـ ونحن ما زلنا نتحدث عن أمريكا ـ تخضع لنظام صارم في التقويم، من المدارس الابتدائية حتى الجامعات. ومعايير هذا التقويم تلقي مسؤولية ضخمة على القائمين على أمر هذه المؤسسات التعليمية. فجميع مؤسسات التعليم الفيدرالية والتابعة للولايات والخاصة تخضع لهذا التقويم. وعلى ضوء نتائج هذا التقويم السنوي يتغير وضع المعهد أو الكلية في قائمة المؤسسات التعليمية النظيرة، فما كان في المقدمة قد يتأخر، وما كان في الخلف أو في الوسط قد يتقدم، إذ إن التقويم يتم على ضوء الوضع العلمي الموجود فعلاً أمام اللجنة في المعهد أو الجامعة. بل إن نظام التقويم هذا أدخلت عليه تغييرات جوهرية تتفق مع تغيير النظام التعليمي في الولايات المتحدة كلها.

فإذا كان هذا يحدث مع أكبر وأقوى دولة في العالم، وهي التي تقود الدنيا كلها إلى ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، فما بالنا نحن إذن؟ هل نستطيع أن نلاحق هؤلاء الناس ونسابقهم وتعليمنا على ما هو عليه من التخلف والضعف. هذا هو السؤال. وإجابته هي التي تجسد التحدي الأول المطروح علينا جميعا وهو **التحدي الحضاري**.

● من المسؤول عن مواجهة هذا التحدي؟

هذا التحدي ليس واقعًا على الأحزاب السياسية ولا على القوى العاملة للتغيير السياسي. إنه مُلْقىً على القوى التنظيمية في المجتمع، تلك التي بيدها الإرادة الآمرة. إنه مسؤولية القوى الحاكمة التي تملك المدرسة والكنيسة، والجامع والجامعة، والمسرح والسينما، والجريدة

والكتاب. هذه هي القوة التي تملك مواجهة التحدي الحضاري المطروح علينا جميعًا، وهم الذين يملكون إخراجنا من دائرة هذا التحدي، بل هم الذين يخرجوننا منه الآن فعلاً. إننا بصراحة نعيش خارج التحدي الحضاري العالمي لأن القوى المسيطرة على المؤسسة الاجتماعية العربية والمصرية تمنعنا من المشاركة في هذه المعركة الشريفة. فالحزب لا يملك، والجماعة السياسية لا تملك، وإمام المسجد لا يستطيع، والمصلون في الكنيسة عاجزون، لأن الذي يملك إصدار هذه القرارات الجوهرية المهمة هم من بيدهم السلطة، ولهذا فعلى الذين يملكون السلطان أن يدركوا أنهم أمام مهمة وطنية سوف يسألون عنها تاريخيًا، كما سوف يسألون عنها أمام الله يوم القيامة. سوف يسألهم العلي القدير: لماذا أبقيتم شعوبكم في هذا التخلف؟ وماذا قدمتم لهذه الشعوب حتى تنهض وتتقدم؟ لماذا تعاملتم مع عدوكم ولم تتعاملوا مع شعوبكم؟ هذا هو السؤال المطروح الآن، والذي سيطرح يوم البعث أيضًا. ولهذا فعلى الشعوب أن تطالب هؤلاء كلما استطاعت إلى ذلك سبيلاً؛ لأن الكثرة من شعوبنا لا تملك حتى حق المطالبة. ولهذا أقول إن الشعوب المحرومة من إبداء رأيها لا تُسأل لكن الذين بيدهم الأمر، وبيدهم التغيير هم الذين يُسألون.

وما بين السؤال والجواب يتبلور ذلك التحدي الحضاري المطروح علينا، وهو تحد أول.

● فماذا عن التحدي الثاني، وهو التحدي السياسي؟

ذلك هو التحدي الذي يجسده الصراع القائم بين شعوبنا، وبين الفكر

الغربي المصدر إلينا من ناحية والفكر الحكومي المسيطر علينا من ناحية أخرى، وهو صراع أساسه فكرة باطلة هي أن هذه الشعوب لا تصلح لها الحرية ولا الديمقراطية.

إن التحدي السياسي يتمثل في أن كل أمم الأرض تُحْكَمُ وفق إرادة الأغلبية إلا أمتنا وشعوبنا العربية والإسلامية فإنها تحكم وفق إرادة الأقلية. ولنسأل أنفسنا هنا: هل الإسلام هو طريق الصلاح لأوضاعنا السياسية؟ فنقول: نعم.

ثم لنسأل ثانية: هل هو دين الأغلبية؟ نعم.. إنه دين الأغلبية.

هل يمثل الإسلام رأي الأغلبية؟ طبعا هو يمثل رأيها.

وفي كل بلاد الدنيا تحكم الشعوب وفق ما تريده هذه الأغلبية. فهي التي تولي من تشاء وتعزل من تشاء، وتقر ما تشاء من النظم، وتلغي ما تشاء منها. أما في بلادنا.. فلا يحدث هذا أبداً. فلا صوت الأغلبية يؤثر، ولا عقيدة الأغلبية تؤثر، ولا رأي الأغلبية يؤثر، ولا دين الأغلبية يؤثر. إنها أغلبية مُهمَّشة. ومع هذا فما أكثر ما يقال عنها.. إنهم يقولون إن هذه الأغلبية العظمى ليست إلا مجموعة «متشرذمة»، تحاول أن تفرض رأيها على الآخرين. وهنا.. ليس أمامنا إلا أن نسأل الناس، ونستفتيهم استفتاء حراً، وننظر في رأيهم. فماذا نجد؟ إنني لا أنسى أبدا أن أستاذنا المستشار عبد الحليم الجندي حين اشترك في لجنة وضع الدستور عام ١٩٧١م، خلال ولاية الرئيس أنور السادات، قام مع آخرين بعمل ملخص لتقرير لجنة الدستور هذه، وتم تفريغ رغبات

الشعب التي وصلت إليهم من جميع أنحاء الجمهورية، وكانوا يريدون بها استطلاع رأي الناس في الدستور الدائم، وتجمعت لديهم ثلاثون رغبة، أو تزيد، كانت أعلاها في عدد الأصوات هي رغبة الناس في أن ينص الدستور على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع. وأنا أضرب هذا المثل ولست أريد به أن أقف طويلا أمام موضوع القانون والتشريع فهذه ليست مشكلتي. مشكلتي أن هناك رأيًا للناس غائبًا. هناك رغبة للجمهور، حين طُلبَ من هؤلاء الناس أن يقدموها فعلوا وأعلنوا رغبتهم هذه من خلال الخطابات والبرقيات والرسائل وغيرها. وأدرْجَ هذا كله في الدستور فعلا حيث نزلت الحكومة عند رأي الناس وأدَخلت نصًا جعلت به الشريعة الإسلامية مصدرًا رئيسيًا للتشريع. صحيح أن الرئيس السادات قام بتعديل هذا النص بعد ذلك لأسباب معينة وجعل الشريعة هي «المصدر الرئيسي» إلا أنني من، الناحية القانونية البحت، لا أجد فارقًا بين العبارتين. لكن ما يعنيني هنا أن للناس رأيًا، وأنهم يعبرون عن هذا الرأي، فماذا تريدون. اطلبوا رأي الناس، وانزلوا عليه، فهذا هو التحدي السياسي الحقيقي الذي يواجهنا في هذه الأمة.

● ما هو أخطر وجوه هذا التحدي؟

إنه مواجهة إسرائيل. ولتوضيح هذا المعنى أقول إن التحدي السياسي الحقيقي يكمن في أن إسرائيل تقول للعالم كله إنني أنا الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، إذ لا توجد دولة ثانية في الشرق الأوسط يمكن أن تواجه إسرائيل لتقول لها: لا . . أنا مثلك. ربما ذهب البعض إلى القول

بأنه أقل من إسرائيل قليلاً في هذا المجال، ولكن أحداً لا يجرؤ على أن يقول إنه مثل إسرائيل، فلا توجد دولة في العالم العربي يسقط فيها الحاكم في الانتخابات إلا إسرائيل. فإذا استطعنا أن نواجه الدنيا بما تواجهها به إسرائيل فقد نجحنا في التحدي السياسي وكسبناه. أما ونحن غير قادرين على مواجهة العالم بما تواجهه به إسرائيل من خلال هذا النوع من الحياة السياسية الديمقراطية الحرة، فمعنى هذا أننا مهزومون في التحدي السياسي، وسنظل مهزومين فيه إلى أن يتغير الحال ونستطيع العيش في ظل ديمقراطية حقيقية لا شائهة ولا شكلية.

* * *

obeikandl.com